الأمم المتحدة S/PV.5847

مجلس الأمن

السنة الثالثة والستون

مؤقت

الجلسة **٥٨٤٧**

السبت، ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، الساعة ٢٠/٣٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شركن	(الاتحاد الروسي)
الأعضاء:	إندونيسيا	السيد نتاليغاوا
	إيطاليا	السيد منتوفاني
	بلجيكا	السيد بل
	بنما	السيد أرياس
	بوركينا فاسو	السيد كودوغو
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الطلحي
	جنوب أفريقيا	السيد كومالو
	الصين	السيد ليو زنمين
	فرنسا	السيد لاكروا
	فييت نام	السيد هوانغ تشي ترونغ
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد بالستيرو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورز
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد خليل زاد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2008/142)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

08-25713 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠.

الإعراب عن الشكر للرئيس السابق

الرئيس (تكلم بالروسية): بما أن هذه أول جلسة يعقدها مجلس الأمن في شهر آذار/مارس ٢٠٠٨، أود أن أغتنم هذه الفرصة للإشادة، باسم المجلس، بسعادة السيد ريكاردو ألبرتو آرياس، الممثل الدائم لبنما لدى الأمم المتحدة، على عمله رئيساً لمجلس الأمن في شهر شباط/فبراير ٢٠٠٨. وأنا على ثقة من أنني أعبر عن مشاعر جميع أعضاء المجلس عندما أعرب عن عميق التقدير للسفير آرياس على ما أبداه من حنكة دبلوماسية فائقة في إدارة أعمال المجلس خلال الشهر الماضي.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة (S/2008/142)

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس أنني تلقيت رسالة من ممثل إسرائيل، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجرياً على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في نظر البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقاً للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد كرمون (إسرائيل) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، ستصدر بوصفها الوثيقة S/2008/143، وفيما يلي نصها:

”يشرفني أن أطلب، وفقاً للممارسة السابقة، أن يوجه مجلس الأمن دعوة إلى المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة للمشاركة في جلسة مجلس الأمن التي ستعقد يوم السبت، الموافق ١ آذار/مارس ٢٠٠٨، بشأن الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين“.

وأعتزم، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين إلى المشاركة في الجلسة وفقاً للنظام الداخلي المؤقت للمجلس والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد منصور (فلسطين) مقعداً على طاولة المجلس.

الرئيس (تكلم بالروسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس بناء على الرسالة المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ من الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، التي ترد في الوثيقة S/2008/142.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى نسخ من وثيقة ستصدر تحت الرمز S/2008/144، تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين ١ آذار/مارس ٢٠٠٨ موجهتين إلى الأمين العام وإلى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم عن فلسطين.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي-مون، في هذه الجلسة. وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ، أود أن أعرب عن تهنئتي لكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وأود أيضاً أن أعرب عن تقديري للسفير آرياس، ممثل بنما، على إدارته المقتدرة لأعمال المجلس في شهر شباط/فبراير.

منذ يوم الأربعاء الماضي، تصاعد العنف بشكل مقلق للغاية في غزة وجنوب إسرائيل، وسقط عدد مروع من الوفيات في صفوف المدنيين. والمشاهد الآتية من غزة اليوم كانت مروعة بشكل خاص. فقد أُطلق حوالي ١١٧ صاروخاً من غزة على جنوب إسرائيل، بما في ذلك ٢٦ صاروخاً هذا اليوم. واستهدفت هذه الصواريخ عدة مراكز مدنية، ووصلت شمالاً إلى مدينة عسقلان الإسرائيلية. ووفقاً لتقارير صحفية ومصادر الحكومة الإسرائيلية، فإن الصواريخ التي أُطلِقت على عسقلان ليست من نوع القسّام المحلية الصنع، بل إنها صواريخ ذات تصميم متطور تشبه الكاتيوشا، قيل إنها هُرّبت إلى غزة حين خُرِقت الحدود مع مصر. وذُكِر أن مدنياً إسرائيلياً قتِل في سديروت وجُرِح خمسة من المدنيين في عسقلان اليوم، بما في ذلك نساء وأطفال.

وخلال نفس هذه الفترة، شنت قوات الدفاع الإسرائيلية هجمات جواً وبراً على أهداف في قطاع غزة. ويقدر أن ٩٠ فلسطينياً قد قتلوا، بينهم كثير من المدنيين، وقدر عدد الجرحى بالمئات. ووفقاً لتقديرات الأمم المتحدة، قُتِل ٥٩ فلسطينياً اليوم، من بينهم ٣٩ مدنياً، منهم ثلاث نساء وخمسة من القصَّر، بينهم رضيع. واسمحوا لي أن أؤكد أن هناك الكثير من التقارير المتضاربة بشأن عدد الضحايا، ولم تتأكد هذه الأرقام. وبالإضافة إلى ذلك، يتردد أن الممتلكات تعرضت لدمار كبير.

وهناك توغلات برية إسرائيلية تجري قرب جباليا وشمال قطاع غزة. وذُكِر أن جنديين إسرائيليين قتلا في المصادمات. وأعلنت قوات الدفاع الإسرائيلية أنها دمرت شاحنة كانت تحمل ١٦٠ صاروخاً. وأفادت مصادر الأمم المتحدة أنه وقعت أربعة حوادث على الأقل لإطلاق نيران إسرائيلية على سيارات الإسعاف وأفراد المساعدة الطبية. ووجهت وزارة الصحة الفلسطينية نداء للحصول على وقود الديزل لتشغيل سيارات الإسعاف التابعة لها. وقد أغلقت كل مدارس وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وحوصرت أسر عديدة داخل بيوتها جراء العنف، ولا يستطيع أفرادها الحصول المساعدة الطبية أو الوصول إلى الأمن. وإنني أدعو إسرائيل إلى تيسير الوصول الكامل للجرحى إلى المستشفيات والمراكز الطبية.

وفي بداية هذا التصعيد، أعربت بوضوح عن شعوري بقلق بالغ، وشاركت دبلوماسياً في العمل على تهدئة العنف. وتحادثت اليوم مع الرئيس الفلسطيني عباس، ومع وزيرة الخارجية الإسرائيلية ليفني، ومع الأمين العام لجامعة الدول العربية عمرو موسى. ووكالات الأمم المتحدة في الميدان، وخاصة الأونروا، تواصل بذل جهودها لمساعدة من يتعرضون للمحنة الخطيرة.

وفي ضوء تلك التطورات الباعثة على القلق الشديد، أود أن أوضح ما يلي:

إنني أدين الهجمات الصاروخية الفلسطينية، وأدعو إلى الوقف الفوري لأعمال الإرهاب تلك، التي لا تخدم أي هدف، وتعرض المدنيين الإسرائيليين للخطر، وتجلب البؤس للشعب الفلسطيني. إنني أدعو إلى وقف هذه الهجمات.

ومع التسليم بحق إسرائيل في الدفاع عن نفسها، فإنني أدين الاستخدام المفرط وغير المتناسب والمفرط للقوة الذي أدى إلى قتل وجرح عدد كبير من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. إنني أدعو إسرائيل إلى وقف هذه الهجمات. وعلى

إسرائيل أن تمتثل امتثالاً كاملاً للقانون الإنساني الدولي وأن تمارس أقصى درجات ضبط النفس. والحوادث التي قتل أو جرح فيها مدنيون لا بد أن تكون موضع تحقيق وأن تُكفَل المساءلة بشأنها.

إنني أشعر ببالغ القلق إزاء احتمال تصاعد العنف، وقدمت دعمنا القوي لكل الجهود من أجل إنهاء العنف وتحقيق فترة من الهدوء. وأدعو الأطراف كافة إلى الرجوع عن شفا صدامات أفدح وأشد فتكاً.

كما أنني أشعر ببالغ القلق إزاء أثر هذه التطورات على عملية المفاوضات. وأدعو أعضاء المجتمع الدولي كافة، وأصحاب المصلحة الرئيسيين وأعضاء مجلس الأمن إلى ممارسة تأثيرهم على الأطراف لوقف العنف والسماح بالإغاثة الإنسانية. وينبغي لجميع الأطراف أن تجدد التزامها بعملية السلام.

الرئيس (تكلم بالروسية): أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للمراقب الدائم عن فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (تكلم بالانكليزية): سيدي الرئيس، أشكركم على جهودكم لعقد هذه الجلسة العاجلة لمجلس الأمن بغية معالجة الأزمة الحالية. وإذ نهنئكم بتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس، نؤكد لكم ثقتنا التامة بقدرتكم على قيادة أعمال المجلس الهامة. كما نود أن نشكر ممثل بنما الدائم على قيادته المتميزة للمجلس الشهر الماضي. وأود أيضا أن أشكر الجماهيرية العربية الليبية على طلبها عقد هذه الجلسة المسائية، في ضوء تصعيد أعمال العنف والتدهور الكبير للحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة في الأيام الأخيرة.

وقبل أن أواصل الإدلاء ببياني، أود أيضا أن أشكر الأمين العام على إحاطته الإعلامية وعلى الاهتمام الذي يوليه هو وجميع أعضاء المجلس والدول الأعضاء المعنية الأخرى للحالة الحرجة التي نواجهها.

ومرة أخرى نأتي إلى مجلس الأمن لنناشد المجلس – ولنلتمس من المجلس – التمسك بالقانون الدولي، والتمسك بقراراته وتحمل مسؤولياته في إطار الميثاق عن صون السلام والأمن الدوليين. وصمت المجتمع الدولي، بسبب الشلل المستمر لمجلس الأمن، صمت غير مبرر وغير مقبول كليا. وعدم اتخاذ إجراء وعدم المحاسبة لم يؤديا، المرة تلو الأخرى، إلا إلى ارتكاب المزيد من جرائم الحرب ضد المدنيين الأبرياء مع الإفلات من العقاب، على النحو الذي تشهد به الحوادث العنيفة التي وقعت اليوم والأسبوع الماضي.

إن الخسائر في أرواح الفلسطينيين في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة المحاصر، ترتفع بسرعة جراء الاعتداءات العسكرية الوحشية التي ترتكبها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، ضد السكان المدنيين الرازحين تحت احتلالها. والحالة على أرض الواقع متدهورة تدهورا كبيرا بينما تتصاعد أعمال العنف، ويرتفع عدد القتلى والجرحى وينتشر الخوف والرعب وسط جميع السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة، الذين تحملوا بالفعل معاناة كبيرة للغاية ويعيشون بشق الأنفس في ظل ظروف الإكراه القاسي الناجمة من الإغلاق المستمر وغير القانوني الذي تقوم به إسرائيل لجميع المعابر الحدودية في المنطقة، وإعاقتها للإمدادات الإنسانية الحيوية، بما في ذلك الأغذية والأدوية وغيرها من السلع والمواد الضرورية والأساسية، وتخفيضها لإمدادات الوقود والكهرباء وحملتها العسكرية الفتاكة والمتواصلة.

وتواصل إسرائيل، في خرق متعمد وصارخ للمادة ٣٣ من اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، العقاب الجماعي للسكان المدنيين الفلسطينيين في

قطاع غزة بسد منافذ المنطقة وإغلاقها وإعاقة تنقل الأشخاص والسلع، بما في ذلك إمكانية وصول المساعدة الإنسانية، وأيضا عن طريق العمليات الانتقامية العسكرية ضد الأشخاص والممتلكات وعن طريق أعمال الإرهاب والتخويف. ومن الواضح أن تلك الأعمال يحظرها القانون الدولي وهي أعمال ترتكبها الدولة القائمة بالاحتلال بحجم ونطاق يصلان إلى درجة جرائم الحرب. وما زالت الكارثة الإنسانية في قطاع غزة تتعمق جراء ذلك، ويطيل القتل والتدمير دوامة الوحشية والدموية التي تهدد بزعزعة استقرار الوضع تماما وبتعطيل عملية السلام الهشة.

وبالرغم من تحذيراتنا ومناشداتنا المتكررة للمجلس، لم يتخذ أي إجراء للقضاء على دوامة العنف هذه، وتواصل إسرائيل اجتياحها المميت لجميع أنحاء قطاع غزة. وفي وقت لا يتجاوز شهرا واحدا – من بداية شباط/فبراير وحتى اليوم – قتلت إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، أكثر من ١٢٦ فلسطينيا، بمن فيهم ١٩ من الأطفال الأبرياء وعدة نساء والعديد من الأعضاء في نفس الأسرة. وكان من بين الأطفال الذين قتلوا أطفال رضّع في عمر يومين وخمسة أشهر؛ وثلاثة صبيان، أشقاء من نفس الأسرة، أعمارهم ٨ و ١١ و ١٤ عاما؛ وعدة أطفال أبرياء آخرين كانوا يلعبون أو داخل منازلهم حينما قتلوا بصورة قاسية – فضلا عن أسرة بأكملها، بما في ذلك الأم والأب وأطفالهما الصغار الثلاثة، الذين قتلوا داخل منزلهم في مخيم البريج للاجئين بهجوم بالقذائف قبل أسبوعين. ويجري تدمير الأسر الفلسطينية وتدمير منازلها ومجتمعاتها وحياتها أمام أعين الجميع. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لقتل المدنيين الأبرياء. ولا يوجد أي مبرر على الإطلاق لقتل الرضع، ولقتل الأطفال، ولقتل النساء، ولقتل كبار السن – ولقتل المدنيين الأبرياء.

وحينما يصبح ذبح الأطفال الأبرياء أمرا مقبولا أو مبررا على نحو ما بذريعة تعزيز الأمن أو ”الإرهاب المضاد“، فإننا نعلم أننا غرقنا بشكل كامل في نفق مظلم حيث هناك انعدام كامل للقانون، وانعدام للمنطق أو العقل، وانعدام للأخلاق، وانعدام للضمير، وانعدام للإنسانية. وحينما نصل إلى هذا المستوى، فإننا نبدأ ندرك بمرارة أن معايير القانون وحقوق الإنسان لا تنطبق بشكل متساو على جميع الناس، بل ولا تنطبق على الأطفال والنساء أو على كبار السن أو المعوقين. وهذا التصور ماثل بشكل خطير بين الشعب الفلسطيني، الذي تحمل قتل القوات المحتلة لأكثر من ١ ٠٠٠ طفل منذ عام ٢٠٠٠. والأطفال الفلسطينيون، وخاصة في قطاع غزة، الذين يعشون في عالم يحيط به القتل والتدمير والبؤس والمشقة، مصابون بالصدمة ومبتلون بالخوف الدائم ويتساءلون، ”هل ستدور الدائرة علينا المرة المقبلة؟“، بينما لا تزال القذائف والقنابل تنهمر على منازلهم وأحيائهم.

وفي هذا اليوم وحده، قتل أكثر من ٦٠ فلسطينيا جراء الهجمات العسكرية الإسرائيلية في شمال قطاع غزة، بما في ذلك على الأقل خمسة أطفال وثلاث نساء. وإضافة إلى ذلك، تفيد التقارير بأن أكثر من ١٥٠ فلسطينيا أصيبوا بجراح نتيجة لأحداث جولة من الهجمات التي قامت بها قوات الاحتلال الإسرائيلية. والمستشفيات في غزة، التي تواجه بالفعل نقصا خطيرا في الإمدادات الطبية وقِدم المعدات بسبب الحصار الإسرائيلي المستمر لغزة، تبذل كل الجهود الممكنة في ظل تلك الظروف لمعالجة الأشخاص الذين أصيبوا في هذه الهجمات. وإضافة إلى ذلك، فإن قوات الاحتلال الإسرائيلي ما زالت تستهدف أفرقة الإنقاذ الطبية وتمنع سيارات الإسعاف من إجلاء الجرحى. وفي الوقت ذاته تفيد التقارير بأن بقية سكان المنطقة، الذين ينتابهم الفزع والخوف ويعانون أصلا من صعوبات إنسانية، يختبئون في منازلهم،

حيث يعرفون أنهم فيها ليسوا في مأمن من الضربات العسكرية التي تشنها الدولة المحتلة.

وفي الوقت نفسه، لا بد من التأكيد على أن العديد من الفلسطينيين الذين قتلوا وجرحوا هم ضحايا عمليات إعدام خارج نطاق القانون ارتكبتها قوات الاحتلال الإسرائيلي على نحو غير قانوني من خلال ضربات جوية بالقذائف شنتها الطائرات الحربية وطائرات الهليكوبتر، ووُجهت إلى أهداف في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين. ولا يزال يتواصل تنفيذ عمليات الإعدام خارج نطاق القانون التي ترتكبها الدولة المحتلة في الضفة الغربية، بالإضافة إلى الغارات وحملات الاعتقال المستمرة وغيرها من الممارسات والإجراءات غير القانونية. ففي هذا الأسبوع في مخيم بلاطة للاجئين في نابلس، في الضفة الغربية، قامت وحدات سرية إسرائيلية بقتل ثلاثة فلسطينيين. ومن الواضح أن هذه الإجراءات تهدف إلى تقويض الجهود التي تبذلها قوات الأمن الفلسطينية لتحقيق الهدوء والأمن ولتعزيز القانون والنظام في المنطقة، وهي تهدد اتفاق الهدنة الذي تم التوصل إليه هناك.

بل إن استعراضا خاطفا للتسلسل الزمني للأحداث يكشف بوضوح أن عمليات قتل المدنيين الفلسطينيين هذه على يد إسرائيل، الدولة المحتلة، لم تبدأ بقتل أحد الإسرائيليين في سديروت بنيران الصواريخ التي أُطلقت من قطاع غزة – والتي رفضتها السلطة الفلسطينية مرارا ودعت إلى الوقف الفوري لها. وبشأن هذه النقطة لا بد أن نذكر مرة أخرى أن الأعمال الانتقامية ضد السكان المدنيين هي، في كل الظروف، ممنوعة منعا باتا بموجب القانون الدولي. بل إن ما يحدث في الأرض الفلسطينية المحتلة هو حملة عسكرية إسرائيلية منتظمة ومتواصلة وفتاكة وعشوائية تُشن على السكان المدنيين الفلسطينيين العزل.

إن ما نشهده الآن هو تنفيذ مروع للتهديدات المتكررة التي كانت تُطلق منذ فترة، والتي تكثفت في الأسابيع والأيام الأخيرة – والتي أطلقها في الأيام القليلة الماضية عدد من المسؤولين الإسرائيليين، الذين هددوا بشن هجمات عسكرية واسعة النطاق على الشعب الفلسطيني الرازح تحت احتلالهم في قطاع غزة. وفي هذا الصدد، نسلط الضوء على التهديد الذي أطلقه مؤخرا نائب وزير الدفاع الإسرائيلي بارتكاب ”محرقة“ بين صفوف الشعب الفلسطيني في غزة. إن هذه التهديدات، مقرونة بالقتل الفعلي للمدنيين والتدمير اللذين ترتكبهما إسرائيل، الدولة المحتلة، يجب النظر إليها بمنتهى الجدية، ويجب إدانتها بشدة، وهي تقتضي إجراءات فورية من المجتمع الدولي، بما في ذلك مجلس الأمن.

إن من حق المدنيين الخاضعين للاحتلال الأجنبي حماية أشخاصهم وكرامتهم بموجب القانون الإنساني الدولي. ولا يمكن الشك في أن الأعمال العدوانية التي ارتكبتها إسرائيل في الأيام الأخيرة هي انتهاكات صارخة للأحكام ذات الصلة من القانون الإنساني الدولي. علاوة على ذلك، فإن هذا القتل المتعمد للمدنيين والتدمير الغاشم للممتلكات يشكلان انتهاكات خطيرة – أي جرائم حرب. ويجب اتخاذ تدابير فعلية وفورية لتجنب إزهاق المزيد من الأرواح البريئة وتفادي دوامة الانزلاق المنفلتة للحالة والمتجهة نحو هوة لا رجعة منها، والتي ستؤدي فيها دائرة العنف المفرغة والوحشية والمميتة إلى تدمير الأخضر واليابس في طريقها وإلى القضاء أيضا على كل الآمال.

ومن الواضح أن هذه الإجراءات غير القانونية ليست إجراءات يمكن بأي حال من الأحوال أن تعزز الهدوء والاستقرار وأن تخدم عملية السلام. إنها إجراءات تحريضية واستفزازية وخطيرة ولا تفضي إلا إلى إثارة دوامة العنف والموت والدمار بالكامل وإلى تقويض أي تقدم في عملية

السلام. هذه حقيقة لا جدال فيها. فعملية السلام لا تنفصم عن الحالة القائمة على أرض الواقع. وبالضبط مثلما يمكن للتطورات الإيجابية والتقدم في عملية السلام أن تؤثر إيجابيا على الحالة على أرض الواقع، فإن هذه التطورات السلبية والإجراءات غير القانونية تؤثر تأثيرا ضارا للغاية ليس على الحالة على الأرض فحسب بل وعلى عملية السلام نفسها والاستقرار في المنطقة برمتها. إن استمرار هذا النمط السقيم والحلقة المفرغة لن يجلب سوى المزيد من المعاناة والخسائر لكلا الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي وسيأخذنا بعيدا أكثر عن تحقيق السلام. ويجب أن يكون هذا مدعاة قلق للمجلس.

إننا في مرحلة يتفق فيها المجتمع الدولي بوضوح على ما هو مطلوب لإحراز تقدم في العملية الرامية إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل. علاوة على ذلك، نحن في مرحلة قام فيها مسؤولان رفيعا المستوى في الأمم المتحدة، هما المنسق الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط والممثل الشخصي للأمين العام السيد روبرت سيري، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ السيد جون هولمز، بإطلاع مجلس الأمن في الأسبوع الماضي (انظر S/PV.5846) على الحالة الخطيرة التي يتعذر استمرارها تماما في الأرض الفلسطينية المحتلة، وما لها من عواقب وخيمة على أمن ورفاه المدنيين الفلسطينيين وكرامتهم الإنسانية، وأكدا بوضوح الحاجة الملحة إلى سد الفجوة الهائلة بين الحالة على الأرض وعملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بما في ذلك عمل الأطراف المعنية من خلال استراتيجية جديدة تجاه قطاع غزة، وذلك من أجل تفادي التقويض التام لتلك العملية والقضاء على جميع الآمال في تحقيق السلام. وهذا يتطلب إجراءات فورية وحقيقية يقوم بها المجتمع الدولي.

لا يمكن الاستمرار في تنحية مجلس الأمن جانبا بينما يتواصل تصعيد الأزمة. بل يجب عليه تعزيز القانون الدولي والنهوض بمسؤولياته بموجب الميثاق والعمل من أجل وضع حد لهذه الدوامة من العنف والعنف المضاد. ويجب أن يطالب باحترام قدسية الحياة المدنية وأن يطالب بأقصى قدر من الاحترام لأحكام القانون الإنساني الدولي التي يفترض أن توفر الحماية للمدنيين الأبرياء في حالات الاحتلال الأجنبي. ويجب أن يدين قتل المدنيين وأن يدين أعمال العنف التي لا تتسبب إلا في المزيد من المعاناة والخسائر لكلا الشعبين وفي إبعادنا أكثر عن رؤية السلام التي ما فتئنا نسعى جاهدين إلى تحقيقها – ولكن دون جدوى، حيث أن جميع الجهود تقوضها باستمرار هذه الأعمال غير القانونية.

ولذلك فإننا نكرر دعوتنا إلى مجلس الأمن والمجتمع الدولي بأسره كي يتحملا التزاماتهما القانونية والأخلاقية ويوفرا للمدنيين الفلسطينيين العزل الحماية الفعالة والمطلوبة بإلحاح. بالإضافة إلى ذلك، مطلوب وقف فوري لإطلاق النار في الأراضي الفلسطينية المحتلة واتخاذ إجراءات ملموسة لوضع حد لأعمال العنف وقتل المدنيين والتدمير وعرقلة وصول المساعدات الإنسانية.

يجب أن يكون مجلس الأمن طرفا فاعلا يساعد الطرفين على كسر دورة العنف المميتة هذه وأن يساعدهما على تعزيز الاستراتيجية الجديدة المطلوبة لتحقيق وقف فوري لأعمال العنف وتسوية الأزمة الراهنة، وتحسين الحالة الرهيبة على أرض الواقع وتحقيق الهدوء وتهيئة بيئة مواتية لدفع مفاوضات السلام قدما وبحسن نية. إن استمرار الصمت لن يجلب سوى المزيد من الموت والدمار والمزيد من زعزعة استقرار الوضع بشكل خطير على حساب جميع الأطراف المعنية، وهو ما يتعين تجنبه بأي ثمن.

الرئيس (تكلم بالروسية): أعطي الكلمة الآن لممثل إسرائيل.

السيد كارمون (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): قبل يومين – بل قبل بضع دقائق – أدان الأمين العام في بيانه إطلاق حماس للصواريخ على إسرائيل، ودعا حماس وغيرها من الجماعات الإرهابية والمقاتلة إلى وقف جميع أعمال العنف والإرهاب . كما دعا إسرائيل إلى ممارسة أقصى درجات ضبط النفس.

لقد ظلت تمارس إسرائيل ضبط النفس ذلك على مدى شهور عديدة – وذلك على الرغم من استمرار إطلاق الصواريخ وقذائف الهاون على مدننا وقرانا في جنوب إسرائيل، كل ساعة وكل يوم وعلى الرغم من محاولة حماس شن هجمات إرهابية كلما استطاعت استهداف أحد الإسرائيليين.

وبينما دأبت إسرائيل على ممارسة ضبط النفس لم تظهر حماس أي نية لوقف هجماتها الشريرة. بل على العكس من ذلك، وفي الأسبوع الماضي الذي أعقب فشل حماس في تنظيم مظاهرة استفزازية بغزة – وهو فشل يمكن أن يعتبر ضعفا – صعّدت بصورة خطيرة هجماتها الصاروخية وعززت قدرتها في شن الهجمات على شعبنا: أي إطلاق قذائف غراد، وصواريخ الكاتيوشا، وقذائف الهاون، وصواريخ القسام. ومنذ يوم الأربعاء، تم إطلاق أكثر من ١٥٠ صاروخا على إسرائيل، أُطلقت العشرات منها خلال الأربع والعشرين ساعة الماضية فقط.

وبينما أتحدث إليكم الآن، يوجد أكثر من ربع مليون من المواطنين الإسرائيليين في مرمى أسلحة حماس الفتاكة والمميتة – بفضل حماس، ومساندها في المنطقة ورؤيتهم الخبيثة.

لقد تناولنا هذه الحالة على مدى فترة طويل للغاية. ويمكن لأعضاء المجلس أن يطلعوا على الرسائل العديدة التي وجهناها، هذا الأسبوع فقط، للإعراب عن انزعاجنا وقلقنا إزاء هجمات حماس، ولإعادة تأكيد إصرارنا على حماية شعبنا. فذلك حقنا. وذلك حق جميع الدول، في التصرف دفاعا عن النفس وفقا للمادة ٥١ من ميثاق الأمم المتحدة. وذلك واجبنا. وذلك التزامنا حيال شعبنا. وأسأل أعضاء مجلس الأمن: ألن يكون التزامكم أنتم أيضا؟

وما من دولة عضو مسؤولة ستقف مكتوفة الأيدي دون أن تفعل أي شيء، بينما يتعرض مواطنوها وأرضها لهجوم مستمر. ولن تقف موقف المتفرج بينما يدوي صوت صفارات الإنذار في سدروت – والآن في أشكلون – وتُطلق الإشارات بالضوء الأحمر، مانحة المدنيين الإسرائيليين مهلة تقل عن ١٥ ثانية – ١٥ ثانية من الرعب – ذلك هو كل ما لديهم من وقت، قبل أن تزهق الصواريخ أرواحهم، وتدمر بيوتهم، ومستشفياتهم، ورياض أطفالهم، ومدارسهم، وباحات لعب أطفالهم. وتدمر حياتهم إلى الأبد.

وليس هناك سوى وصف واحد يمكن إطلاقه على ما تقوم به حماس ضد إسرائيل: إنه الإرهاب بصورة صريحة ومباشرة. فحماس جماعة إرهابية تساندها دول أعضاء في هذه الهيئة العالمية، وهي تنظيم يتنكر للمبادئ الأساسية تحديدا التي وضعها المجتمع الدولي ذاته: أي وقف الأعمال القتالية، ووقف الأعمال الإرهابية، والاعتراف بإسرائيل، والامتثال لاتفاقات السابقة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وحماس لا تسعى إلى قتل الإسرائيليين فحسب، بل ليس لديها أدنى اعتبار لمدنييها أنفسهم. فهي تطلق الصواريخ من مناطق يسكنها المدنيون، وتستخدم مدنييها دروعا بشرية. وتلك جريمة حرب – وما من وصف آخر يمكن إطلاقه عليها – ضد الإسرائيليين والفلسطينيين على حد

سواء. وقد سمعنا عبارة جريمة حرب هنا اليوم في القاعة. فهل لي أن أقترح على المراقب الفلسطيني أن يحول تلك العبارة – أو الاتهام – إلى جماعة حماس الإرهابية، التي استولت على قطاع غزة بصورة وحشية قبل بضعة أشهر، في ما اعتبرته قيادة السلطة الفلسطينية ذاتها انقلابا. وإذا ردوا على مكالمتكم الهاتفية، أيها الزميل الموقر، يمكن أن تقول لهم شيئا عن جرائم الحرب، مثل الكثير مما قلتموه للمجلس هذا المساء. والعنوان هو حماس. إن الفلسطينيين في غزة هم ضحايا نظام حماس الإرهابي. ونحن جميعا، وليس الإسرائيليين وحدهم، رهائن لدى حماس، التي تمثل المحتل الحقيقي والوحيد لغزة، من خلال إرهابها. وهذه الحالة غير مقبولة. نحن لا نقبلها. وسنواصل مكافحتنا للإرهاب.

وينبغي ألا يخامرنا أدنى شك في أن رؤية حماس الحقيقية هي القضاء على دولة إسرائيل، وليس العيش في سلام جنبا إلى جنب معنا. بل إنها لا تسعى حتى إلى استعادة الحياة العادية لشعب غزة. وبالتالي، نأسف لأن المراقب الفلسطيني هذا المساء، كما فعل في الماضي، لا يعترف بأن حماس هي المسؤول الوحيد عن العنف. ومرة أخرى، لم يذكر كلمة حماس ولا مرة واحدة في بيانه. وأعتقد أن ذلك يعبر عن كل شيء.

ورؤية حماس المتعلقة بفشل المعتدلين تتشاطرها بعض الدول في منطقتنا – بما في ذلك إيران، التي تتحرك خلف الكواليس، لتوجه وتدعم إرهاب حماس ضد إسرائيل. وقامت إيران بذلك في الماضي مع جماعات إرهابية أخرى في أماكن أخرى من المنطقة في جميع أنحاء العالم. ويجب على المرء أن يتساءل عن توقيت تصعيد حماس للعنف، وعما إذا كان الغرض من انعقاد المجلس الآن هو تحويل انتباه المجتمع الدولي اليوم وهذا الأسبوع.

وأعيد تأكيد إصرار إسرائيل على حماية مدنييها وأرضها، ومدنها وقراها. وهذا ما يتوقعونه منا، وهذا ما يجب أن نفعله من أجلهم. و الجلوس في صفوف المتفرجين لن يؤدي إلا إلى زيادة تصلب المتطرفين، وسيقنعهم بأنه ينبغي ألا يوقفوا عنفهم. ومحاولة عرقلة عملية السلام هي ما يريد المتطرفون أن نفعله. وتتوقع إسرائيل من المجتمع الدولي وأعضاء مجلس الأمن أن يدعمونا في حمايتنا لشعبنا.

الرئيس (تكلم بالروسية): لم يعد هناك متكلمون آخرون في قائمتي. ووفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية، لمواصلة مناقشتنا لهذا الموضوع.

رفعت الجلسة الساعة ٢١/٠٥.